الفصل

٧

التشريعات اليوجينية

ما إن أنشئت جمعية الثقافة اليوجينية فى بريطانيا حتى شُكلت لجنة حراسة لمراقبة مشاريع القوانين البرلمانية التى تهم اليوجينيا. كان اليوجينيون البريطان يرسلون آراءهم إلى جريدة التايمز، ويبعثون مفوضيهم إلى وستمنستر بخصوص قوانين اعالة الفقراء والطلاق والتعليم والأمراض التناسلية والبله. أما فى الولايات المتحدة فلم تكن مثل هذه الأمور تدخل ضمن نطاق عمل الحكومة الوطنية، ومن ثم فقد كانت الجهود السياسية تبذل على مستوى الولاية. لكن الهجرة بالطبع كانت أمرا يخص السياسة الفيدرالية لا سياسة كل ولاية. ولقد أخذ اليوجينيون الأمريكان قضية الهجرة إلى ساحة السياسة القومية، يناورون لإصدار القوانين لتقييدها.

ولم يكونوا وحدهم. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر كان ثمة مجاميع متباينة تضغط لإصدار قوانين للهجرة تقيد تدفق الوافدين الجدد. قيدت بالفعل وبشدة هجرة الأسيويين ، علي الأخص بعد قانونى منع الصينيين عامى ١٨٨٢ و ١٩٠٢، وبعد ماسُمى اتفاق الجنتلمان بين اليابان والولايات المتحدة فى ١٩٠٧ – ١٩٠٨. أما المجاميع المعارضة للهجرة فكانت تضم: المنظمات العمالية التى أقلقها أن يتسبب تدفق العمالة في تخفيض الأجور، والقوميين الأوفياء ممن رأوا أن المؤثرات الأجنبية قد أفسدت الشخصية الأمريكية، والعاملين بالشئون الاجتماعية المتلهفين على تقليل التدفق حتى يتمكنوا من التعامل بشكل أفضل مع المحرومين الموجودين بالبلاد فعلا، وأنواعا مختلفة من رجال الأعمال الذين كانوا يخشون أن يستحضر المهاجرون معهم الراديكالية. وبالرغم من أن العنصرية قد تبدت واضحة ضد الهجرة غير المقيَّدة، فإن العوامل الاقتصادية ـ ومنها الخوف من الراديكالية ـ قد سادت الجدل خلال عام ١٩٢١ عندما أجاز الكونجرس ـ إثر الذعر الأحمر وبطالة مابعد الحرب ـ قانون طوارىء لتقييد الهجرة

السنوية من أى دولة أوروبية بثلاثة فى المائة من مواليد الآباء الأجانب ممن يحملون جنسيتها وسُجّلوا فى تعداد الولايات المتحدة عام ١٩١٠. لكن المتحمسين من أنصار تقييد الهجرة شعروا بأن هذا لايحمل مايكفى ضد آخر موجات المهاجرين - موجات شرق وجنوب أوروبا - فقاموا بحملة عضدهم فيها اليوجينيون من أجل قانون هجرة أكثر تشددا واستمرارية. فلما لم يتمكنوا من إحراز أى تقدم، رضوا بتجديد قانون الطوارىء لسنتين بعد انتهائه، عام ١٩٢٢.

بذل اليوجينيون الكثير حتى أصبحت الفروق العرقية الوراثية - كما ادعوا - ملمحا بارزا فى الجدل حول الهجرة. وفى عام ١٩٢٢ حث روبرت يركيس ناشرَ كتاب "دراسة فى الذكاء الأريكى" لكارل بريجهام أن يعيد نشره حتى يمكن الاستعانة به فى الحلقة التالية من جلسات الاستماع المخصصة لتقييد الهجرة، كما أنه وجه انتباه رؤساء لجان الهجرة في مجلس الكونجرس إلى القصور الذهنى الظاهرى للمهاجرين من شرق وجنوب أوروبا كما تبينه اختبارات الجيش للذكاء. وفى عام ١٩٢٧ بدأت لجنة الكونجرس الخاصة بالهجرة والتطبيع جلسات استماع لاصدار قانون دائم. جادل الكثير من الشهود بأن "البيولوجيا" تتطلب استبعاد معظم المهاجرين من سلالات شرق وجنوب أوروبا. وبعد انتهاء جلسات الاستماع بوقت قصير علق صمويل ديكشتاين، النائب الديمقراطى عن نيويورك، وكان يهوديا وأحد اثنين عارضا رفع القانون إلى الكونجرس، علق يقول "لو كنتَ عضوا بهذه اللجنة فلن يسعك إلا أن تفهم أنهم لايرون أن يسكن هذا البلد غير الجنس الشمالى". هيمن علي اللجنة أعضاء الجنوب والغرب، وكان مجلسا الكونجرس واقعين تحت سيطرة الجمهوريين المحافظين، وبرزت الحجج العنصرية في كلا المجلسين عند مناقشة القانون. أعلن روبرت ألين نائب ويست فيرجينيا "أن السبب الرئيسى لتقييد التيار الأجنبى المتدفق... هو الحاجة إلى تنقية دم أمريكا، والحفاظ عليه نقيا".

صدر قانون الهجرة في ابريل ١٩٢٤ بأغلبية ساحقة فى مجلس الكونجرس، ووقعه على الفور الرئيس كالفين كوليدج (الذى أعلن أيام كان نائبا للرئيس "لابد أن تبقى أمريكا أمريكية. إن القوانين البيولوجية توضح... أن الجنس الشمالى يتدهور إذا مامُزج بغيره من السلالات"). حدد القانون قدر التدفق من أى دولة أوروبية إلى أمريكا خلال عام ١٩٢٧ بنسبة محدودة من مواليد الأجانب من هذه الدولة المسجلين بتعداد الولايات المتحدة عام ١٨٩٠. أعيد إذن تاريخ التعداد المَرْجع عقدين إلى الوراء، إلى وقتٍ كان فيه المهاجرون من شرق وجنوب أوروبا

محدودى العدد. وكان هذا يعنى أن سياسة الهجرة قد أصبحت أكثر تحيزا ضد الوافدين من هذه المناطق. ثمة فقرة شَرطية من القانون أصبحت نافذة المفعول فى أول يوليو ١٩٢٧، فقرة كانت تعود إلى تعداد ١٩٢٠، إنما بنفس النتيجة، لأن الحصة النسبية أصبحت الآن توزع تبعا لنسبة الأسلاف من عدد السكان الكلى. ولقد هلل اليوجينيون كثيرا لهذا القانون لما رأوا فيه من حكمة بيولوجية.

لم تثر قضية تحديد الهجرة في هذه الفترة إلا عددا أقل نسبيا من اليوجينيين البريطان ـ بجانب كارل بيرسون الذى كان علي أية حال فاترا بشأن القضية، كانت الهجرة من أوروبا الشرقية كثيفة منذ ثمانينات القرن الثامن عشر، وكان معظم المهاجرين من اليهود، ولكنها أوقفت بعد إقرار قانون الأجانب عام ١٩٠٥، الذى منح الحكومة سلطة منع دخول ركاب السفن المرضى أو المجرمين أو الملقين المحتملين. كان عدد المهاجرين من غير البيض إلى بريطانيا من الإمبراطورية عددا تافها. من بين القضايا المتعددة التى شغلت بال اليوجينيين البريطان كان ثمة قضية استهلكت طاقاتهم السياسية ـ التحكم في المتخلفين عقليا.

يرجع تحريك الاهتمام التشريعى نحو مشكلة التخلف الذهنى فى بريطانيا ـ ولحد كبير ـ إلى مسز هيوم بينسنت. هى إبنة الكاهن باركر، وشقيقة روبرت باركر المحامى الشهير والقاضى بالمحكمة العليا، الذى كان زميلا قريباً لكارل بيرسون وصديق عمره. كانت مسز هيوم، مع شقيقها وزوج المستقبل، من أنشط أعضاء نادى الرجال والنساء الذى أسسه بيرسون. وعندما أعلنت خطبتها على بينسنت قال بيرسون "إننى أعتقد أن الآنسة باركر ستكرس نفسها الآن للأعمال المنزلية، وربما للبيانو أيضا. لو أنها مرت بتجربة تكسّب عيشها بالعمل بضع سنين فى وظيفة، فلربما قامت بعمل مجيد". أصبح زوجها محاميا ناجحا فى برمنجهام، ورشحت هى نفسها ونجحت في الدخول إلى مجلس ا لمدينة، وكان لها دورها البارز فى برنامج المدرسة للأطفال المعوقين ذهنيا. وضعت كتابا فى سياسة الصحة العقلية ـ بجانب أربع روايات ـ لتحصل فى النهاية على وسام "سيدة الأمبراطورية البريطانية". أصبحت عضوا فى اللجنة الملكية لرعاية ومراقبة ضعاف العقول من ١٩٠٤ حتى ١٩٠٨، لتصبح نصيرة صلبة لمنع تكاثر المعوقين ذهنيا عن طريق عزلهم جنسيا وإيداعهم مؤسسات الرعاية.

ومن خلال إيلين بينسنت تحالفت قوى جمعية الثقافة اليوجينية مع الجمعية الوطنية لرعاية

ضعاف العقول (التى ساهمت هى فى إنشائها) لتسأل كل مرشح للبرلمان فى انتخابات ١٩١٠ السؤال: "هل تعضد الاجراءات... ضد إنجاب ضعاف العقول وغيرهم من المتخلفين؟". أخبر ونستون تشرشل، وزير الداخلية فى وزارة أسكويث، وفدا من جمعية مسز بينسنت أن الآلاف من ضعاف العقول فى بريطانيا يستحقون "كل مايمكن أن تقدمه حضارة مسيحية علمية، أمَا وأنهم موجودون الآن في عالمنا" فمن الواجب، إذا أمكن، أن يُعزلوا تحت الظروف الصحيحة (حتى) تموت لعنتهم معهم فلاتنتقل إلى الأجيال القادمة". (فى حديث شخصى مع أسكويث قال تشرشل إن تكاثر المعوقين ذهنيا إذا ما اجتمع مع "تحديد النسل بين الأرومة الطيبة النشطة الرفيعة" سيشكل "خطرا داهما على السلالة").

فى مايو ١٩١٢ قدمت الحكومة مشروع قانون يختص بالقصور الذهنى، وعلى نهاية العام كانت وزارة الداخلية قد تلقت مئات من القرارات من الجماعات الشعبية عبر بريطانيا، تحث على إقرار مثل هذه التشريعات - من مجالس المقاطعات والمدن ولجان التعليم ومجالس الأوصياء. أقر مشروع القانون فى يوليو ١٩١٣ ولم يعارضه إلا ثلاثة. من بين هؤلاء كان الأب جوشيا ويدجوود الراديكالى المؤيد لمبادىء الحرية، الذى هاجم التشريع واعتبره إيحاء من "مهووسى اليوجينيا"، وسخر من إيلين بينسنت بسبب "قدرتها الرائعة"، التى يبدو أن النساء يمتلكْنَها فى هذه الأيام. ذاعت اعتراضات ويدجوود المهمة - المتعلقة بتدخل الدولة فى الحرية الشخصية - فى الجناح التحررى للصحافة والبرلمان، ليجعل من القانون شيئا أقل مما حلم به اليوجينيون. أقر القانون أن القصور الذهنى يتراوح مابين الكثم أو المغولية وحتى عدم القدرة علي الاستفادة من التعليم. كما أنه جعل اختبارات هذا القصور - أو الحاجة الي الدعاية - أمرا لايتعلق بالوراثة وإنما بالعجز الاجتماعى - أى عجز الفرد عن رعاية شئونه. ثم أنه هيأ الفرصة للكثيرين من ضحايا القصور الذهنى - حتى وهم تحت الرعاية والمراقبة - كى يعيشوا فى المجتمع المفتوح لافى المؤسسات الخاصة. باختصار، لم يفرض القانون عزل كل المعوقين ذهنيا عزلا اجباريا لمنعهم من التكاثر، ولم تكن ثمة اشارة إلى التعقيم.

ورغم ذلك فقد وجدت جمعية الثقافة اليوجينية فى قانون القصور الذهنى نصرا للحركة اليوجينية. فالقانون على أية حال قد خَوَّل لسلطة مركزية صلاحيات جبرية لاحتجاز وعزل البعض المعين من "ضعاف العقول"، وهذا أمر سيسمح ببعض التحكم في تكاثر من لايصلح. كان "المعتلون" الخاضعون للقانون، بالتعريف، يضمون ليس فقط ذوى الاملاق ومرضى السكر،

وإنما أيضا النسوة اللائى يتلقين إعانة الفقراء عند ولادة طفل غير شرعى، أو عند ثبوت الحمل فى طفل غير شرعى. هللت مجلة "يوجينيك ريفيو" للقانون لأنه "الجزء الأوحد من القانون الانجليزى الاجتماعى الذى عومل فيه أثر الوراثة كعنصر عملى عند صياغة نصوصه".

لم تصدر بريطانيا أى قانون شامل يمنع زواج المتخلفين عقليا، أما في أمريكا، فبحلول عام ١٩١٤، كان ثمة مايقرب من ثلاثين ولاية قد سنت قوانين جديدة للزواج، أو عدلت من القوانين القديمة. اعتَبرت ثلاثة أرباع القوانين الزواجَ بين أنواع مختلفة ممن لايصلحون زواجا لاغيا - ومن بين هؤلاء، ضعاف العقول والمصابون بالأمراض التناسلية. أما الأساس المزعوم لمعظم هذه القوانين فهو أن أمثال هؤلاء ليست لديهم القدرة على توقيع العقود (عقود الزواج أو غيرها)، كما أن التقييد فى بعض هذه القوانين قد استند إلى أسس يوجينية. صدر أول هذه القوانين في ولاية كونيكتيكت عام ١٨٩٦، وكان يحظر زواج غير الصالحين يوجينيا إذا قل عمر الزوجة عن خمسة وأربعين عاما (بل ولقد حظرت أيضا العلاقات بغير زواج)، وكان الحد الأدنى للعقوبة هو السجن ثلاث سنوات. ولقد أُخذ قانون كونيكتيكت مثالا تحتذيه غيرها من الولايات. أما قانون الزواج الذى لفت الانتباه فكان قانون ولاية إنديانا الصادر عام ١٩٠٥، وهو نظام ثلاثى: يمنع زواج المتخلفين ذهنيا ومن يحمل "أمراضا يمكن انتقالها" ومدمنى السكْر، كما يتطلب شهادة صحية لكل من خرج من مصحة، ثم انه اعتبر كل زواج لاغيا إذا تم في ولاية أخرى بغرض الالتفاف حول قانون إنديانا.

ماأن وصلت عشرينات القرن العشرين حتى كان الكثير من الولايات قد سن تشريعات تفرض فترة معينة مابين طلب الترخيص الرسمى بالزواج، وإتمامه. وهذه السياسة أيدها اليوجينيون لتثبيط الزواج المتسرع غير المدروس. ظهرت الشواهد اليوجينية فى قوانين تلك الحقبة المعارضة لتمازج الأجناس (زواج الأبيض بغير الأبيض). الواضح أن اليوجينيين لم يكونوا وحدهم مَنْ مرر تلك التنويعة الواسعة من قوانين تقييد الزواج التى سُنَّت في الربع الأول من هذا القرن، لكنهم كانوا جزءا من تحالف وضع القوانين، كما أنهم زَودوا مقدما (وأحيانا مؤخرا) ماتطلبه الجماعات الأخرى المهتمة، بالتسويغ البيولوجى. لكن اليوجينيين الأمريكان لعبوا دورا رئيسيا في تمرير قوانين الدولة للتعقيم.

فى ولاية إنديانا أُجيز أول قانون للتعقيم سنة ١٩٠٧ بعد أن قام الدكتور شارب - من

إصلاحية الولاية - بحملة موجهة. أُجيزت قوانين التعقيم فى الفترة من ١٩٠٧ حتى ١٩١٧ في خمس عشرة ولاية أخرى، تمثل كل مناطق الدولة عدا الجنوب. ولقد اتفقت عمليا كل القوانين التى صدرت قبل الحرب علي منح الولايات الحق فى فرض التعقيم بالقوة على المجرمين المدانين والمجرمين بالفطرة، وكذا المذنبين في بعض الجرائم الخاصة، مثل الاغتصاب، كما شملت التشريعات فى معظم الولايات مرضى الصرع والمجانين والمعتوهين الموجودين بالاصلاحيات العامة. ولقد كان أعرض القوانين هو ذلك الذى سنته ولاية أيوا عام ١٩١١ الذى أجاز تعقيم نزلاء الاصلاحيات العامة الذين احتجزوا لأسباب متعددة مثل ادمان المخدرات والجرائم الجنسية والصرع كما أجاز القانون خَصْى مَنْ يُدَان مرتين فى القضايا الجنسية، ومَنْ يُدَان ثلاث مرات فى القضايا الأخرى، ومن يُدَان مرة واحدة فى قضية رقيق أبيض.

* * *

تعجب اليوجينيون البريطان من المدى الذى مضى اليه زملاؤهم الأمريكان فى إدخال برنامج يوجينيا سلبية مثل هذا الى القوانين. ربما كانت الفروق في نطاق السلطة بين البلدين هى التى تسببت في النتائج التشريعية المتباعدة، على الأقل بالنسبة للزواج والتعقيم. ففى بريطانيا سنجد ثمة كيانا قويا يختص بهذه الأمور هو البرلمان، أما فى أمريكا فإن الأمر يقع داخل اختصاص الهيئة التشريعية للولاية، التى تسمح للتشاور بالكثير. ورغم ذلك فإن البرلمان في أسوأ أحواله، كثيراً ماتخلَّف عن أفضل أحوال عدد من هيئات التشريع ببعض الولايات الأمريكية، كما أن المستويات الأمريكية للحريات المدنية كانت دائما أعلى من مثيلاتها البريطانية. ولتبرير الفروق التشريعية يلزم أيضا أن نتذكر أن الحركة اليوجينية كانت تعتمد على سلطان العلم، وأنها كانت تحالفا يجمعه اعتقاد بأهمية الوراثة فى الأمور البشرية، إن يكن مقسما - لاسيما فى بريطانيا - بين جماعات من خطوط اجتماعية متباينة.

فى العقود الأولى من هذا القرن أصبح من سمات الحكومة الجيدة بالولايات المتحدة أن تقوم برسم سياستها العامة بمساعدة الخبراء العلميين. طبقت ولايات عديدة نظمها على غرار "مثال ويسكونسن" الذى قدمه روبرت لافوليت حاكم هذه الولاية التقدمى، وذلك بأن يجرى الاستعانة بالخبراء من جامعة الولاية لاستشارتهم فى المجالات السياسية المعقدة، مثل الضرائب والزراعة والتشريع والصحة العمومية. وكان ثمة الكثير من الخبراء فى أقسام

البيولوجيا والسيكولوجيا وعلم الاجتماع بالجامعات والكليات وبين مديرى مؤسسات الصحة العقلية. كان ينبوع الخبرة هو مكتب التسجيل اليوجينى التابع لتشارلس دافينبورت، بنشراته العديدة وخبرائه الميدانيين. كان هؤلاء الميدانيون يقضون فترة مع دافينبورت، ثم ينتشرون الى الولايات الأخرى حيث يعملون بمؤسسات رعاية الصحة العقلية ـ ودائما مايكون ذلك بمساعدة مخصصات تدرجها الولاية لهذا الغرض، ليقوموا باجراء بحوثهم بين أفراد المجتمع المحلى بالنسبة لتوريث العيوب العقلية والاجتماعية.

أما الميدانيون وأساتذة الجامعات ومديرو المؤسسات فلم يقدموا فقط نصيحة الخبراء للجان التشريعية بالنسبة للقضايا اليوجينية، وإنما شكلوا أيضا مايشبه جماعة ضغط صغيرة ـ إن تكن مؤثرة ـ من أجل تشريع يوجينى فى الولايات ذات الحكومات الاصلاحية، وكان ذلك يتم عادة فى غياب أية معارضة خبيرة مناظرة. وفى ولاية ويسكونسين كان المحرك الأول لحركة التعقيم هو ألبيرت و. ويلمارث مدير "مأوى ضعاف العقول"، وكان من المؤمنين تماما بأثر الوراثة فى البلاهة الأخلاقية التى لايستطيع أصحابها مقاومة "الانفعالات الحيوانية" التى أدت إلى ظهور كل هذا العدد الكبير من المجرمين والمومسات والملقين والمتسولين. استعان ويلمارث فى حملته من أجل قانون للتعقيم، بالجمعية الطبية للولاية، كما وجد حلفاء آخرين فى الجامعة، كان من بينهم السوسيولوجى التقدمى المعروف إدوارد أ. روص، والبيولوجيان ميشيل ف. جاير، وصمويل ج. هولز الذين ساهمت تعاليمهم فى خلق جو عقلى مؤيد لليوجينيا.

كان دافينبورت نفسه مترددا بالنسبة لاستخدام بيانات مكتب التسجيل لأغراض قضائية أو تشريعية. أصر دافينبورت علي أنه لايصح أن تقدَّم البيانات الميدانية إلى السلطات الحكومية دون موافقة، حتى لو كان ذلك لانقاذ أحدهم من حبل المشنقة. ورغم ذلك فلم يكن من المستغرب أن تكون اعتراضاته علي التدخل الحكومى انتقائية. والحق أنه قد تقبل فى تساهلٍ التدخل المؤثر الجوهرى فى صناعة القرار السياسى الذى قام به هارى هـ. لولين، وكان دافينبورت قد عينه عام ١٩١٠ رئيسا لمكتب التسجيل اليوجينى، وأصبح يده اليمنى فى كولدسبرنج هاربور، ونصيرا لآراءٍ تطابق تحيزات دافينبورت الشخصية.

كان لولين ابن مُدُنٍ وسط الغرب الصغيرة وعائلةٍ تتأرجح مابين الحياة الدينية والأكاديمية. كان والده واعظا في كنيسة، وظل يتحرك خلال العالم المتغير لكليات الطائفة الدينية، من رئيس

لأبرشية إلى راع لها إلى الأستاذية، ليستقر أخيرا فى وظيفة رئيس قسم اللغة الانجليزية فى دار المعلمين بكير كفيل. لم يأخذ لولين التعاليم المتزمتة لكنيسة والده بتزمت شديد. وفى أثناء دراسته الجامعية للتاريخ فى مدرسة كيركفيل، صالح بين العلم والدين بأن جعلهما شيئا واحدا "أثيرا كونيا مثالى المرونة والتحبب والاتساق". وبعد عام ١٨٩٦، وأثناء عمله فى ريف أيوا، اهتم بأمور الزراعة فحضر بعض الفصول الدراسية المتعلقة بالموضوع، في كلية الولاية، ليعود عام ١٩٠٧ إلى دار المعلمين بكيركفيل فيرأس قسم "الزراعة والنبات والدراسة الطبيعية". فى هذا العام كتب إلي تشارلس دافينبورت يطلب نصيحته بالنسبة لبعض التجارب فى تربية الدواجن. وبعد قليل ذهب إلى كولد سبرنج هاربور ليقضى هناك الفصل الدراسى الذى يعقد بالصيف - "أنفع ستة أسابيع قضيتها فى حياتى"، كما أخبر دافينبورت فيما بعد - ومضى يحول نفسه إلى بيولوجى محترف، متخصص فى الوراثة. نشر بعض البحوث البارعة فى علم الوراثة، وحقق بعض الشهرة وحصل على دكتوراه العلوم في البيولوجيا من جامعة برينستون. ولقد تحول أيضا إلى عقيدة اليوجينيا، بمجرد أن عرَّفه دافينبورت بها.

كان لولين، مثل دافينبورت، حمار شغل - شخصا لايعرف الهزل ولايتحمل النقد، ممتلئا دائما بحمية دنيوية عارمة. كانت القوة الخلفية الدافعة لدى دافينبورت هى والده، أما لدى لولين فكانت أمه - تلك الأم القوية العزيمة المنادية بمنح المرأة حق التصويت، الفعالة فى جمعية التبشير النسائية، والكاتبة بالصحافة الدينية. كانت عضوا في الاتحاد النسائى المسيحى للفضيلة، وأقنعت هارى أن يوقع عهدا باتباع الفضيلة، التزم به طيلة حياته. كتب هارى إلى والدته أيام أيوا يقول "إذا لم أستطع أن أكون عظيما، فالمؤكد أننى أستطيع أن أقوم بعمل صالح، وأنا أنوى أن أقوم به".

أما الشىء "الصالح" الذى اعتزم القيام به فكان يتركَّز في البحث اليوجينى ، وبالذات فى "الضعف العقلى" وفى خصائص المهاجرين. كان يفخر بإمكان تتبع عائلته حتى الثورة الأمريكية، وكان يرى أن المهاجرين من شرق وجنوب أوروبا مبتلون، من جيل لجيل، بدرجة عالية من الجنون والقصور الذهنى والإجرام. كان يعتقد أن عددا كبيرا غير متناسب منهم موجودون بمصحات المجانين وضعفاء العقول. سافر لولين فى ربيع ١٩٢٠ إلى واشنطون دى سى ليعرض حزمة من العرائض على اللجنة البرلمانية للهجرة والتطبيع، التى كانت تعمل آنئذ

على قانون الطوارىء الأصلى لتقييد الهجرة. كان رئيس اللجنة من حزب الأغلبية هو عضو الكونجرس ألبيرت جونسون - نائب واشنطون الجمهورى - وهو سياسى ملتزم، كثير الشرب، يكره الراديكاليين واليابانيين وسياسات الباب المفتوح للهجرة. عين جونسون على الفور لولينَ باللجنة "خبيرا لليوجينيا". مُنح لولين الامتياز الصريح لدراسة النزلاء الأجانب والنزلاء من أصل أجنبى حديث، الموجودين فى مؤسسات الصحة العقلية بالولايات.

فى نوفمبر ١٩٢٢ قدم لولين تقريرا عن نتائجه إلى اللجنة، بعد أن زين حوائط حجرة الاستماع بالعديد من الخرائط والجداول، كان من بينها عرض مصور لاليس أيلاند عنوانه "حاملات البلازما الجرثومية للمجتمع الأمريكى المقبل". أكد لولين لرجال الكونجرس أنه كان موضوعيا تماما، لايلتفت لغير الحقيقة. والواقع أنه كان يحرف الحقائق (كان دائما مايجد بين نزلاء المصحات العقلية نسبة من السكان المحليين أعلي من نسبة مواليد الأجانب) وكان متحيزا تماما (قال إن المهاجرين الجدد فى ذاتهم قد يكونوا أشداء، لكنهم يحملون جينات متنحية رديئة، ستظهر إن آجلا أو عاجلا فى نسلهم). كان من رأى لولين أن "الشواهد" - ومعظمها نتائج مسح قام به عن نسبة القصور الذهنى بين مواليد الأجانب - تقود بلاشك إلى الاستنتاج بأن المهاجرين الجدد هم من مرتبة بيولوجية أدنى، وأنهم يعرضون دم الأمة للخطر.

وبسرعة عُرف لولين فى واشنطون خبيرا لاغنى عنه فى النواحى "البيولوجية" لقضية الهجرة. تمكن دون مشقة كبيرة من أن يستميل إلى وجهة النظر البيولوجية عددا من الأعضاء المؤثرين باللجنة، كان منهم ألبيرت جونسون، وأيضا جون سى بوكس زعيم الأقلية. وفى عام ١٩٢٣ انضم جونسون إلى لجنة الهجرة الانتقائية للجمعية الأمريكية لليوجينيا، المنشأة حديثا. أصدرت اللجنة تقريرا مختصرا فى نهاية عام ١٩٢٣ عزز قانون تقييد الهجرة الدائم. وبعد صدور القانون ظل جونسون وزملاؤه يلجئون إلى لولين مابين الفينة والفينة يطلبون مانشره من دراسات جديدة. ظهرت مؤلفات لولين وشهاداته كثيرا فى معرض الاستشهاد بكتابات مؤيدى تقييد الهجرة في ذلك العقد. وفى عام ١٩٢٩ ذكر جون بوكس لرئيس معهد كارنيجى بواشنطون - وهو مؤس وكالة مكتب التسجيل اليوجينى - أنه لايعرف شخصا "فى مثل كفاءة دكتور لولين، ولاتجرده من التحيز الحزبى أو السياسى". أضاف بوكس "أما أنا شخصيا فسأظل اعتبر عمله المتعلق بقضية الهجرة عملا هائلا".

كانت السياسات اليوجينية والأبحاث اليوجينية في الولايات المتحدة مرتبطة ارتباطا وثيقا. فإذا ماكان ثمة الكثير من اليوجينيا السلبية قد ضُمّن في القانون الأمريكي، فلقد يرجع هذا إلى النشطين من اليوجينيين الأمريكان الذين كانوا يعتمدون كثيرا على المطبوعات، أو الحلفاء بمكتب التسجيل اليوجيني ـ المؤسسة العلمية الرئيسية في هذا المجال. أما في بريطانيا فقد كان المعهد النظير هو معمل جالتون لليوجينيا، الذي كان يرأسه كارل بيرسون، في كلية الجامعة بلندن. لكن بيرسون كان يرفض بإصرار أن ينضم إلي جمعية الثقافة اليوجينية، أو الاشتراك في النشاط السياسي، أو إتاحة موارد معهده وخبراته لتعضيد التدابير التشريعية. وفي أيام الاستغراق في الاشتراكية مع جورج برنارد شو عاتب الأخير بيرسون بقوله: إن همك هو ألاّ تُخفق، وألاّ تجعل من نفسك أحمقا، إنك مليء بأسباب تبرر لك ألا تفعل شيئا، وكلها أسباب وجيهة ـ عندك مايبرر ألا تخطب في ميدان الطرف الأغر وألاّ تكتب المسرحيات، وألاّ تنشرها، عندك مبررات ألاّ تحيا، وألاّ تحب، وألاّ تعمل، عندك مالايعد ولايحصى من هذه الـ "(ألاّ) ت". ومع كل هذا التفريع فإن شو لم يتطرق إلى إحدى مناحي شخصية بيرسون: فهو لم يكن بفطرته شخصا اجتماعيا، دعك من أن يكون نشطا سياسيا. لقد صمم على أن يجعل من اليوجينيا نظاما أكاديميا، ومن ثم انطلق يُجري أبحاثه وينشرها في المجلات التقليدية. ولقد يحاضر كثيرا عن نتائج أبحاثه وتضميناتها الاجتماعية، ولقد يرسل بمستلات من كتاباته اليوجينية إلى أعضاء البرلمان، مثل آرثر بلفور و ونستون تشرشل.

في البداية، اعتبر بيرسون جمعية الثقافة اليوجينية مزيجا مابين الحكمة والحماقة، ربما بشكل أكثر مما كان ـ متوقعا كما ذكر لفرانسيس جالتون ـ وقد تكون معاونا نافعا في نشر الأفكار. وما أن رأى بيرسون شكل المجتمع حتى اختفت آماله الوردية، لاسيما مع وجود شخص مثل هافلوك إليس بين قادته. في عام ١٩٠٩ أخبر جالتون بصراحة أنه إذا ماسمحنا للمعمل اليوجيني بأن يتورط بأية طريقة مع أليس وأمثاله "فإنا بذلك سنقتل كل فرصة في تأسيس اليوجينيا كنظام أكاديمي". كان الأطباء يزودون دراسات بيرسون في وراثة الانسان بقدر كبير من البيانات، ولقد قلق لأن أليس وأنصاره يشكلون "الخرقة الحمراء للثيران الطبية، وإذا ماتصور البعض أننا مرتبطون معهم، فلن نجد من يقف معنا".

حدد بيرسون لنفسه مستوى رفيعا من الصرامة العلمية أصبح معه يزدرى كل عمل يوجيني يراه غير متقن أو غير دقيق. كانت جمعية الثقافة اليوجينية لاتتعمق كثيرا في العلم

بينما تهتم أكثر بأمور الدعاية. كان كاليب و. ساليبى أحد كبار أعضاء الجمعية، وهو طبيب باحث يناصر منع الخمور، وكان يقول إن مضار الكحول لاتقتصر فقط على من يشربونه وإنما تؤثر أيضا فى نسلهم. وحتى قبل العاصفة التى أعقبت إعلان بيرسون سنة ١٩١٠ أن إدمان الآباء للخمور لايتسبب فى أى ضرر لذكاء أطفالهم ولاقوتهم البدنية ولاقابليتهم للإصابة بالأمراض، حتى قبل هذا هاجم ساليبى معمل اليوجينيا واعتبره تبديدا لأموال جالتون. استشاط بيرسون غضبا وكتب لجالتون "إننا وحدنا من حاولا بحق قياس العلاقة بين ادمان الآباء الخمر وبين الحالة العقلية والبدنية لأطفالهم. ولقد كان هذا المعهد هو الذى اكتشف وجود علاقة بين الإدمان والجريمة والجنون". سخر بيرسون من "اللغة الطنانة الرخيصة" لساليبى ومن رأيه فى جمعية الثقافة اليوجينية، إذ قال إنها ليست سوى مجموعة مركزة من رجال دعاية ذوى عواطف واهية. ورغم ذلك فإن الصدع العلمى بين بيرسون واليوجينيين النشطين كان أكثر عمقا. كان بيرسون بيومتريا متحمسا، بينما بدت اليوجينيا المنظمة وقد سادها المندليون - فى بريطانيا وفى أمريكا على السواء.

أما الخلاف بين المندليين والبيومتريين الذى اجتاح علم الوراثة البريطانى فى أوائل القرن، فقد أصاب أيضا اليوجينيا البريطانية وبضراوة تكاد تكون مماثلة. كانت اتهامات بيرسون لجمعية الثقافة اليوجينية بالدعاية اللاعلمية تعتبر هجوما على ادعاءاتها المندلية مثلما كانت هجوما علي افتقارها للدقة. كان اعتناق الجمعية لفكرة وراثة التخلف الذهنى هو بالذات أكثر ماأزعج بيرسون. لم يكن بيرسون قد هجر اقتناعه بأن القصور الذهنى يورث، ولكن اقتناعه كان يرتكز على دراسات بيومترية، دراسات كان يراها جديرة بالثقة مقارنة مثلا بالدراسات الأمريكية التى بسطها دافينبورت وجعلها فى متناول الجمهور. وفى عام ١٩١٣ ظهر عن معمل جالتون مقال نقدى لهذه الدراسات كتبه دافيد هيرون استنبط فيه أن بيانات دافينبورت "قد جمعت بطريقة غير مرضية" وأنها "قد جُدْولت بطريقة غاية فى الاهمال" وأن "مابها من استنباطات مندلية ليس له أى تبرير على الاطلاق".

فى أثناء الصراع الحامى الوطيس الذى أعقب ذلك، كان من الصعب أن نلوم المراقبين إنْ هم استنبطوا أن القدر المعروف فعلا عن وراثة القصور الذهنى ليس كبيرا. لقد تسبب الخلاف الذى أثاره بيرسون - أهم باحث يوجينى بالبلاد - ضد زملائه، فى تقويض المهابة العلمية التى كان يركز عليها اليوجينيون البريطان. حاول ليونارد داروين نيابة عن الجمعية أن يقيم علاقة

ودية مع بيرسون، لكنه فشل المرة بعد المرة، لينتهى الأمر بأن يأسف للصدع العميق الذى أصاب معسكر اليوجينيا البريطانية. لكن، إذا ماكان هذا الصدع هو أهم نقاط الضعف فى الحركة البريطانية، فثمة صدع آخر كان موجودا بين الفئات المختلفة بهذه الحركة، صدع يختص بما إذا كان من اللائق أن يبذل الضغط من أجل تشريع يوجينى.

ثمة معارضة كانت تأتى من بعض رجال الخط الأم الأذكياء علميا، مثل إدجار شمطر، الذى أدرك أن مايعرف عن الوراثة البشرية بدائى. والذى رأى أن الكثير من القوانين اليوجينية في أمريكا "متسرعة لم تدرس كما يجب". أعلن وليام بيتسون، المتعاطف مع اليوجينيا، وإنْ كان معارضا تماما لفرضها بقوة قانون برلمانى، أعلن فى محاضرة هربرت سبنسر بأكسفورد عام ١٩١٢ "لن يشكل شعب أو يطهر، بتدخل استبدادى نزوى تقوم به أغلبية نصف عارفة". لكن المعارضة الرئيسية للعمل التشريعى جاءت من الجناح الاجتماعى الراديكالى لليوجينيا البريطانية. كان هافلوك إليس يتحفظ فى كتاباته اليوجينية بتحذيرات ضدها "إن الرأى العام هو المحرك الوحيد فى الوقت الحالى، والعمل التشريعى لابد أن يكون مستحيلا - ولاطائل وراءه - لفترة جد طويلة تأتى".

كان إليس يكره الالتجاء الى التعقيم القسرى. غير أن التعقيم فى حد ذاته لم يكن يزعجه، فقد رأى أنه قد يكون وسيلة نافعة وفعالة لمنع تناسل من لايصلحون، وبالذات القاصرين ذهنيا. على أنه كان مقتنعا بأن التعقيم لابد أن يكون طوعيا لاقسريا فى كل الحالات تقريبا. أما الإذعان الطوعى للتعقيم فيتأتى عن طريق تعريف الأشخاص المعنيين بواجبهم نحو مواطنيهم، ومسئوليتهم نحو السلالة. أما القسر فلا يطبق إلا على تلك "النواة الصغيرة البالغة الضآلة من العاجزين"، وبعد بَذْلِ الممكن لحثهم على أن يتجنبوا الإنجاب بمحض إرادتهم. ربما أصلحت معارضة إليس وغيره من الراديكاليين الاجتماعيين أىَّ نزعة قد تكون لدى جمعية الثقافة اليوجينية لاستخدام التعقيم القسرى، فبالرغم من أنها كانت قد غازلت الفكرة في الفترة السابقة لتمرير قانون القصور الذهنى لعام ١٩١٣، إلا أنها أحجمت عن أن تقدم برنامجا إلزاميا فى الأعوام التالية.

لم يكن للحركة اليوجينية الأمريكية نظير راديكالى - اجتماعى يناظر الجماعة التي يمثلها هافلوك إليس. يبدو أن اليوجينيا لم تجذب الكثيرين من الراديكاليين الاجتماعيين الأمريكان مثل

ماكس إيستمان، جون ريد، لنكولن ستيفنز، مابل دودج لوهان - لأن موقف الخط الأم كان ضد الحركة النسائية، وضد تنظيم النسل، ثم - وهو الأهم - ضد المهاجرين. أما الراديكاليون الأمريكان الذين عملوا باليوجينيا علي نطاق ضيق - مثل إيماجولدمان - فقد كانوا خارج الإدارة المُنَظَّمة للحركة. طبيعي أن اليوجينيا الأمريكية قد ضمت العديد من المصلحين التقدميين، لكن يبدو أن الكثيرين قد انسحبوا من جناح التقدمية هذا لأنه اتجه إلى التعصب ضد المهاجرين. كان التعقيم عند المصلحين وعند المحافظين بالحركة اليوجينية الأمريكية، كان يمضى يدا بيد مع تقييد الهجرة، وكان مثلها يستحق أن يُدافَع عنه.

ورغم ذلك فإن التعقيم لم يؤثر إلا بالكاد في تقليل حجم العشيرة التى تصلح. فلقد بلغ العدد الذى عقم بالولايات المتحدة فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩٢٨ أقل من تسعة آلاف فرد، في الوقت الذى قدر فيه هنرى جودارد عدد ضعاف العقول برقم يتراوح مابين ٣٠٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ فرد. ومع ذلك فإن الشك فى جدوى التعقيم لم يتطرق إلى أذهان اليوجينيين الأمريكان. بل الحق أنهم كانوا واثقين، بل ومتحمسين، لهذه السياسة - لقد كان لديهم من الحماس مايدفعنا لأن نتساءل عما وراء مواقفهم من تأثيرات كامنة منذ أيام الطفولة.

* * *

اهتم اليوجينيون كثيرا بالسلوك الجنسى "لضعاف العقول". لاحظ بعض الثقات قدرة جنسية مفرطة بين الذكور، بينما ادعى آخرون أن الذكور ذوى القصور الذهنى هم في الواقع باردون جنسيا. أيا كان الخلاف حول الذكور، فلم يكن ثمة خلاف حول الإناث، فلقد اشتهر عنهن من زمان أنهن مصدر الفسوق والفجور واللاشرعية. في ثمانينات القرن الثامن عشر حاول أمناء دار رعاية الصحة العقلية للنساء لولاية نيويرك أن يبرهنوا - كما هو متوقع - على أن النساء المتخلفات يحتجن إلى رعاية خاصة لأنهن "يستسلمن بسهولة للرغبة الجنسية". أما هنرى جودارد - وبرغم أنه كان يشك فى التميز الجنسى لضعاف العقول - فقد عزا زيادة الرغبة الجنسية عند هؤلاء إلى عدم وجود مايكبحها. علقت مارى دندى - إحدى العاملات الشهيرات مع المتخلفين ذهنيا فى العقد السابق للحرب العالمية الأولى - علقت تقول "كلما ضعف الذكاء... كلما ازدادت على مايبدو قدرة المَلَكَات التناسلية. يبدو أنه إذا ماتوت المَلَكَات العليا، سيطرت الملكات الدنيا - أو الحيوانية".

وعلى الرغم من كل التنظير العلمي، فقد كان ثمة قدر كبير من الدائرية بالتحليل. فالسلوك غير الأخلاقي كان يؤخذ في حد ذاته دليلا على ضعف العقل، الذي كان بدوره يعتبر مسببا للسلوك غير الأخلاقي. كانت الدائرية تنبع من أن معظم التعبير الجنسي الخارج عن حدود معايير الطبقة الوسطى، هو في عرف اليوجينيين فسقا. قال وليام ج. روبنسون "لو أن البعض من هؤلاء اليوجينيين الزائفين قد امتلكوا السلطة، إذن لقاموا بخصي أو تعقيم كل امرأة أو رجل ليس أخلاقيا، تبعا لمعاييرهم الأخلاقية، مَنْ يدخن، من يشرب كوب جعة، مَنْ ينغمس في علاقة جنسية غير مشروعة، مَنْ يجرؤ أن يشك في صحة ماجاء بالانجيل". لماذا يسبب الانحراف الاجتماعي كل هذا الكرب؟ من الصعب أن توضع حركة اجتماعية سياسية على أريكة محلل نفسي، لكنَّ كل هذا الاهتمام بالشهوة الجنسية، وهذا الشجب للحركة النسائية، وهذا التجهم الجنسي المضمن في التعقيم، كل هذا إنما يوحي باحتمال أن يكون من بين دوافع يوجينيا الخط الأم دافع نفسي ينبع عن قلق جنسي مكبوت.

لم يجد لونيل بنروز الطبيب البريطاني والحجة العالمية في القصور الذهني، لم يجد غير شواهد قليلة على أن الدوافع الجنسية لدى المتخلفين رجالا ونساء دوافع قوية غير سوية. لماذا إذن تَظُن الطبقات المحترمة أن للمتخلفين هذه الدوافع الجنسية القوية فيرغبون في تعقيمهم بسببها؟ لقد حرك هذا الأمر بنروز ليقدم تأملا فرويديا في أوائل الثلاثينات: "من الآليات السيكولوجية المعروفة جيدا، أن البغض ـ الذي يكبت تحت الظروف العادية ـ قد يتجلى عند وجود محرك فيه عيب واضح بشكل ما... هناك تبرير لأن يُنظر إلى المعوقين ذهنيا باشمئزاز. فهؤلاء، بصورة عامة، يمتعون أنفسهم جنسيا بطرق يصعب ـ أو يُحَرم ـ على الشرائح العليا من المجتمع بلوغها. والربط بين مايفترض من خصوبة لضعاف العقول وبين ضرورة تعقيمهم تبدو فكرة منطقية، ولكن من الممكن التأكيد عليها برغبةٍ لاواعية في تحريم هذا الافراط الجنسي المفترض. ولقد اتضح أن مؤيدي التعقيم لايريدون أبدا أن يستخدم في طبقتهم الاجتماعية، وإنما هم يوافقون على تطبيقه على غيرهم.

كان الهدف الذي دفع الدكتور هاري شارب إلى اجراء أول تعقيم بولاية إنديانا هدفا يوجينيا، لكنه كان يرمي أيضا إلى تقليل فيض التهيج الجنسي عند الصبية المنحرفين. قرب بداية القرن عقَّم الدكتور تشارلس كارينجتون، الجراح في إصلاحية فيرجينيا، دستةً من الرجال بقطع الوعاء الناقل، وقال "في كل الحالات عدا اثنتين، كان الأشخاص من مجانين

العادة السرية الدائمين، وفى كل الحالات توقفت العادة السرية وتحسن المرضى جميعا بلا استثناء عقليا وجسديا...". والحقيقة أن قطع الوعاء الناقل لايقلل الرغبة الجنسية، ومثله أيضا ربط قناة فالوب عند النساء، فهذا أيضا لايقلل الدافع الجنسى لدى المرأة. والواقع أن بعض المعارضين للتعقيم قد أكدوا أنه يعزز - لايقلل - الفجور الجنسى، لأن ممارسة الجنس لاتسبب الحمل. ولقد تسببت هذه المشكلة فى أن تجعل بعض مشاهير اليوجينيين مترددين بالنسبة للتعقيم - من أمثال تشارلس دافينبورت، لاهارى لولين الذى قال: "أن نترك أبا محتملا لأطفال معوقين وراثيا مطلق السراح، هو أمر لابد أن يعتبر جريمة يوجينية". لم يكن مثل لولين فى أمريكا مؤيدا صريحا متحمسا، لقد جعل من نفسه واحدا من الثقات فى الموضوع، فى تعقيداته الثانوية، والبيولوجية أيضا.

يبدو أن الاتجاه الشعبى الشائع كان هو الخلط بين التعقيم والخصى، ثم الفرض بأن التعقيم يقلل من الطاقة الجنسية. فى دراسة تمت عام ١٩١٣ عن قوانين التعقيم بالولايات المتحدة قام بها جاكوب هـ. لاندمان - وهذا محام حصل على الدكتوراه بدراسة له عن هذا الموضوع - ظهر بوضوح أن الجرائم الجنسية أو الانحراف الأخلاقى كانا الأساس الذى بُرِّر به التعقيم فى نحو نصف ماصدر من قوانين بالولايات. أما فى بقية قوانين التعقيم فقد كان الفسق الجنسى مضمنا داخل النصوص الخاصة "بالضعف العقلى". فى عرض تم عام ١٩٣٨ عما حدث من تعقيم "بمستعمرة فرجينيا لمرضى الصرع وضعاف العقول" ذكر أن ثلثى النزلاء الذين عُقموا كانت لهم مشاكل مع القانون، وأن المخالفات الجنسية كانت فى الثالثة فى الترتيب بين الجرائم التى ارتكبها الرجال، والأولى بين الجرائم التى ارتكبتها النساء. أما فى كاليفورنيا فقد اتضح أن ثلاث بين كل أربع نساء عُقّمن قد اعتُبرن منحرفات جنسيا قبل إيداعهن مؤسسات الصحة العقلية.

كانت اجراءات التعقيم تواجِه العقبات أمام المحاكم ومن المعارضة التشريعية ورفض استخدام القوة فى تنفيذها، ومن نقض حاكم الولاية. ففى عام ١٩٠٥ رفض حاكم بنسلفانيا و. بينيباكر قانون التعقيم الذى قدمته الهيئة التشريعية للولاية، بعد أن انتقده نقدا لاذعا: "من الواضح الجلى أن الطريق الأكثر أمنا وفعالية لمنع التكاثر هو قطع رؤس النزلاء" (لم يمض وقت طويل قبل أن يخاطب جمهورا سياسا خشنا بقوله "ياسادة، ياسادة! إنكم تتناسون أنكم تدينون لى بالشكر. ألَمْ انقض مشروع قانون يقضى بخصى كل معتوه؟"). صيغت قوانين

كثيرة بمصطلحات تأديبية لايوجينية. ولم يهيىء معظمها الحماية الاجرائية الأولية لمن يُختار للخصى، كما أن معظمها قد حصر أهلية الخصى فى الموجودين بالمؤسسات الصحية للولاية. وعلى هذا فقد تركزت الاعتراضات على ماقد يحدث من عقوبات وحشية شاذة تنتهك الدستور، وعلى صحة الأوامر القضائية، وعلى تأكيد الحصانة المتساوية للأفراد فى القوانين.

من بين ألذع المقالات النقدية التى وُجّهت لقوانين التعقيم، تبرز تلك المقالة التى كتبها تشارلس أ. بوسطون، المحامى الشهير بنيويورك، والتى ظهرت عام ١٩١٣ فى مجلة المعهد الأمريكى للقانون الجنائى وعلم الجريمة. احتل بوسطون مناصب رفيعة عديدة، فقد كان نائبا لرئيس مجلس نيويورك لجمعية المحامين الأمريكيين، ونائبا لرئيس جمعية القانون الطبى التى كان يرأس بها لجنة القانون الخاص بمختلى العقل. أضاف بوسطون الى الاعتراضات الدستورية الجوهرية على القوانين، أفاد فى حظر قوانين تجريد المرء من حقوقه المدنية وفى حظر المحاكمة مرتين على نفس المتهمة. طلب إمعان النظر فى قانون انديانا الذى يبدأ هكذا: "لما كانت الوراثة تلعب دورا بارزا فى انتقال الجريمة والعته والبلاهة..." ثم اتهم الهيئة التشريعية بأنها قد "قبلت كحقيقة مؤكدة وجها من قوانين الوراثة التى لم تثبت بعد فى أعرض صورها". كان بوسطون يرى أن عَدَدَ من يُدَان سنويا في قضايا الاغتصاب لابد أن يكون أقل من عدد من تقتلهم السيارات. "إذا ماكان الميل الاجرامى وراثيا، فلاشك أن لدينا سببا غاية فى الوجاهة كى نعقم السائق المتهور قبل المغتصب". اتهم بوسطون القانون بأنه بلا أثر من الناحية العملية. استخدم العدد الذى تم تعقيمه فى إنديانا وحَسَبَ عدد الأطفال الذى سيقضى القانون بألاّ يولدوا فى الولاية، ووجد أنه لن يزيد على نصف فى المائة من تعداد المجتمع، هذا على حساب تهديد الحرية المدنية. كتب يقول "إنه إذا كان فى استطاعة الهيئة التشريعية أن تعقم مجرما أو مجنونا... فعليها أيضا أن تعقم كبار المليونيرات... لأنها تستطيع أن تؤكد فى مقدمة الوثيقة القانونية أن أبناءهم كثيرا مايصبحون آفة للمجتمع ويشكلون طبقة عاطلة فاجرة. وبنفس الشكل يمكن تعقيم رجال الدين طبقا للمقدمة لأن أبناءهم كثيرا مايوصفون بأنهم، فى المتوسط، أسوأ من أبناء الآخرين". عموما، لقد كان بوسطون يرى أن قوانين التعقيم تنتمى إلى ذلك الصنف من التشريع الذى يفضل أن "يُلْقَى فى السَّقَط المهمل من المحاولات الجاهلة التى يمتلىء بها التاريخ".

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت قوانين التعقيم قد غدت موضع خلاف حتى ليعطّل تطبيقها بالفعل فى عدد من الولايات. أعلنت المحاكم أيضا لادستورية بعض القوانين، ليس فقط قانون آيوا المتشدد، وإنما اجراءات أخرى أقل تشددا فى ست ولايات أخرى. ولما أصيب مؤيدو التعقيم اليوجينى بالإحباط بسبب المأزق القانونى، حاولوا نقل القضية إلى المحكمة العليا. ساعد اليوجينيون فى وضع قانون للتعقيم فى فرجينيا، ووافقت عليه الهيئة التشريعية فى مارس ١٩٢٤، وكان قد صُمّم لتلافى الاعتراضات الدستورية. سنحت الفرصة فى يونيو من ذاك العام لاختبار القانون، عندما أُودعت فتاة تبلغ من العمر سبعة عشر عاما، اسمها كارى باك، كانت قد صُنّفت على أنها بلهاء، أخلاقيا، وأودعت مستعمرة فرجينيا لمرضى الصرع وضعاف العقول، ببلدة لينشبرج.

عاشت إيما والدة كارى فى هذه المستعمرة منذ عام ١٩٢٠، وكانت قد صُنّفت أيضا بأنها ضعيفة العقل. حملت كارى نفسها حملا غير شرعى، ثم ولدت طفلة اسمها فيفان قبل أن تودع المستعمرة بوقت قصير. اختُبرت كارى باختبار ستانفورد المعدل عن اختبار بينيه ـ سيمون للذكاء، فَوُجِد أن عمرها العقلى هو تسع سنوات، لينطبق عليها تماما تعريف جودارد للمغفل. أما العمر العقلى لوالدة كارى فكان يقل قليلا عن ثمانية أعوام. تشير هذه النتائج إذن إلى أن ثمة تخلفاً عقليا قد وقع فى جيلين متعاقبين. فإذا ماثبت أن فيفان هى الأخرى ضعيفة العقل فستكون كارى هى المثال المضبوط لاختبار قانون فرجينيا للتعقيم. فى سبتمبر ١٩٢٤ قرر مجلس إدارة المستعمرة تعقيم كارى باك. وعينت المحكمة وصيا، بدأ الاجراءات القانونية لرفع دعوى نيابة عن كارى ضد مدير المستعمرة آلبيرت س. بريدى.

استشار موظفو فرجينيا أثناء تحضير القضية، هارى لولين من مكتب السجل اليوجينى. فحص لولين سجلات أسلاف كارى وأمها وابنتها، كما قدم موظفو المستعمرة بيانات عنهن ـ دون حتى أن يروهن شخصيا ـ اعتُبرت رَأْىَ خبير، يؤكد أن مالدى كارى من ضعف عقلى مزعوم هو فى أساسه وراثى. أكد لولين أن كارى وأسلافها "ينتمون إلى الطبقة الكسولة الجاهلة الحقيرة من بيض الجنوب المعادين لمصلحة المجتمع". على أن شهادة لولين قد تمّت فى وقت لم يكن فيه على الاطلاق ثمة شاهد واحد على أن فيفيان متخلفة ذهنيا. لتوضيح الأمر دعيت للشهادة كارولين أ. ويلهلم، العاملة بالصليب الأحمر التى وضعت فيفيان فى دار للحضانة، وفى جلسة الاستماع الأولى بمحكمة مقاطعة آمهيرست شهدت بأن ثمة "شيئا"

حول فيفيان ليس "طبيعيا تماما" (كان عمر الطفلة عندئذ سبعة أشهر). شهد أيضا آرثور إيستابروك من مكتب السجل اليوجيني، وكان قد وضع فيفيان تحت اختبار عقلي للأطفال واستنبط أنها توجد تحت متوسط الأطفال في مثل سنها. وفي سير القضية شهد ايستابروك بأن ضعف العقل في سلالة باك يطابق قانوني مندل، ومن ثم أيد القاضي التعقيم.

عرفت القضية الآن باسم قضية باك ضد بل - إذ توفي بريدي أثناء نظر القضية وحل محله، كمدعي عليه، جون هـ. بل المدير الجديد للمستعمرة، ونقلت القضية إلى محكمة الاستئناف العليا لفرجينيا عام ١٩٢٥. وتأيد الحكم بالتعقيم مرة أخرى. كان محامي كاري هو أ. ب. هوايتهيد، الذي كان يوما عضوا في مجلس إدارة المستعمرة. وقد هاجم قانون التعقيم محذرا بأننا تحت هذا النوع من القوانين "سنسلم زمام الحكم للأطباء، وباسم العلم ستضاف طبقات، أو حتى أجناس بأكملها، تحت لواء هذا النظام لتمارس فيه أفظع أشكال الاستبداد". ورغم ذلك فقد اقتنعت المحكمة ليس فقط بأن كاري باك وأمها كانتا من "ضعاف العقول" بل أيضا - لأن فيفيان كانت مثلهما (أو هكذا قال كل الخبراء) - بأن ضعف العقل صفة وراثية. أيدت المحكمة - وأعضاؤها يختلفون في مذاهبهم السياسية من وليام هوارد تافت إلى لويس د. براندیز - أيدت قانون فرجينيا بثمانية أصوات ضد واحد. وكان المعترض الوحيد هو القاضي بيرس بَطْلر، المحافظ، الذي احتفظ برأي الأقلية لنفسه. ولقد أعلن الحكم بأن يوكل التعقيم على أسس قانونية إلى قوة البوليس بالولاية، وأنه لايشكل أي عمل وحشي أو عقابٍ غير عادي.

قام بكتابة رأي المحكمة القاضي أوليفر ويندیل هولمز، المتحمس للعلم كدليل للفعل الاجتماعي، والذي تمكن من إيجاد رابطة بين اليوجينيا والوطنية: لقد رأينا أكثر من مرة أن رخاء الأمة يتطلب أن يضحى أفضل المواطنين بحياتهم، فما بالنا لانطلب أن يقدم مَنْ يستنزفون دم الولاية هذه التضحياتِ الضئيلة؟ ... إن المبدأ الذي يرتكز عليه التطعيم الإجباري ضد الجدري أو غيره، عريض بما يسمح بقطع قناة فالوب". أكد هولمز في نخسة متعمدة أن "ثلاثة أجيال من البلهاء تكفي".

طبيعي أن يهزج اليوجينيون لقضية باك ضد بل. روجت الجمعية اليوجينية الأمريكية قبل هذا الحكم بسنين لما صَوَّرته تعديلات جوهرية في قوانين التعقيم الخاطئة. وقد تركزت

التعديلات - بجانب التغيرات الاجرائية والتقنية - فى جعل الهدف من القوانين يوجينيا لا تأديبا. أما بعد "باك ضد بل"، فقد غدا الجوهرى واضحا. وعلى نهاية عشرينات هذا القرن كانت قوانين التعقيم قد صدرت فى أربع وعشرين ولاية، ولم تُسْتَنُّ الآن ولايات الجنوب (مازالت هذه القوانين موجودة حتى اليوم في ٢٢ ولاية. وإن كانت القوانين الفيدرالية تقيدها بشدة). لم تنفذ هذه الأحكام بالقوة بنفس الكيفية على من صدرَت ضدهم، لكن كارى باك عُقمت بعد حكم المحكمة بوقت قصير، كما أن موظفى المستعمرة بفرجينيا قد أجروا نفس العملية على عدد آخر من النزلاء ليصل العدد إلى نحو ألف شخص خلال السنين العشرة التالية. وعلى أواسط الثلاثينات كان ثمة مايقرب من عشرين ألف عملية تعقيم قانونىّ قد تمت بالولايات المتحدة.

حفزت قضية باك ضد بل تعليقات بالصحف مؤيدةً، أو حذرة، أوْلا تعليقات - وهذا هو الأغلب. لم يتنبه إلى أثر هذا الحكم على الحريات المدنية بالولايات المتحدة إلا عدد ضئيل من الصحف. ولقد ضعفت الثقة - منذ زمان طويل - فى اختبارات الذكاء التى استخدمت في قضية باك كدليل على الذكاء العام. أما بالنسبة لما زُعِم من توريث القصور الذهنى فى سلالة باك، فقد يكون من المثير أن نذكر أن فيفيان ابنة كارى قد نجحت فى الصف المدرسى الثانى قبل أن تتوفى باضطراب معوى عام ١٩٣٢. ولقد قرر مدرسوها أنها كانت فى غاية الذكاء.